محاضرات في الاقتصاد الجزئي2

توازن المؤسسة في سوق احتكار القلة

ا.د/ خليفي عيسى

أستاذ الاقتصاد الجزئي

جامعة محمد خيضر بسكرة

توازن المؤسسة و أشكال السوق

سوق احتكار القلة:

1- شروط سوق احتكار القلة:

- وجود عدد قليل من المؤسسات يسيطر على الصناعة، مما ينتج عنه وجود قوة احتكارية مرتفعة للمؤسسات القائمة في الصناعة، و كذا وجود اعتماد متبادل بين المؤسسات القائمة في الصناعة، إضافة إلى وجود حافز للاتفاق أو التواطؤ بين المؤسسات القائمة.
- إمكانية تجانس السلع في هذا النوع من السوق، مما يتطلب من المؤسسات محاولة تمييز السلع عن طريق التغليف أو خدمات ما بعد البيع.
- وجود منافسة غير سعرية تعتمد على وسائل الدعاية و الإعلان لتمييز السلع.
- وجود موانع مرتفعة لدخول هذا السوق.

- من الأمثلة على احتكار القلة : صناعة السيارات، صناعة الإسمنت، صناعة الأدوية، صناعة الثلاجات، صناعة الورق الصحي، صناعة السجائر، صناعة الأعلاف و غيرها.
- و على العموم فان بعض الصناعات المتواجدة في سوق احتكار القلة لا تتواجد بها أكثر من ثلاث أو أربع مؤسسات.

2- توازن المؤسسة في سوق احتكار القلة:

لا يوجد نموذجاً واحداً فقط لتوازن احتكار القلة كما هو الحال في المنافسة الكاملة والاحتكار التام، وإنما يوجد عدد كبير من النماذج، وسنكتفي بشرح مجموعة من النماذج المعروفة جداً منها: نموذج كورنو، نموذج ستاكلبارغ،نموذج القيادة السعرية، نموذج منحنى الطلب المنكسر، ونموذج اتحاد المنتجين (الكارتل) و غيرها.

2-1- تحليل سلوك المنتج في حالة سوق الاحتكار الثنائي:

أ- نموذج كورنو:(COURNOT)

نشر أوغستين كورنو ، وهو اقتصادي فرنسي ، نظريته عن الاحتكار في عام 1838. و لكن بقيت دون أن يلاحظها أحد حتى عام 1880 عندما استدعى Walras انتباه الاقتصاديين لعمل .Cournot تعامل Cournot مع حالة الاحتكار.

يفترض هذا النموذج وجود مؤسستين، كل واحدة تسعى لتعظيم ربحها، في هذه الظروف تحاول كل مؤسسة أن تقوم بإنتاج الكمية التي تعظم لها أرباحها مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية التي تنتجها المؤسسة المنافسة وبذلك فهي تحدد كمية الإنتاج عند كل مستوى إنتاج قد تختاره المؤسسة المنافسة، ويمكن تمثيل هذه العلاقة التي تربط إنتاج المؤسستين بمعادلة تسمى معادلة رد الفعل، وفي الأخير ر فإن المؤسستين تنتجان الكميات الناتجة عن تتقاطع معادلتي رد الفعل.

من الافتراضات الأساسية لنموذج كورنو مايلي:

- محاولة كل مؤسسة تعظيم ربحها مع فرضية تأثر الآخرين بما تتخذه من خطوات.
- عدم وجود اتفاقيات سرية من شأنها اقتسام السوق و التحكم فيه.
- السلعة المنتجة متماثلة(متجانسة).
- يسو السوق سعر واحد.
- وجود مؤسستان تبيعان سلع متجانسة مع عدم وجود تكاليف الإنتاج(مياه الينابيع).
- ثبات عرض المؤسسات الأخرى.

اذا كان Q_1 يمثل إنتاج المؤسسة الأولى، وQ_2 يمثل إنتاج المؤسسة الثانية.

الطلب على السوق: $Q= Q_1 + Q_2$

سعر السوق يتحدد: $P=f(Q_1+ Q_2)$

- إيراد المؤسسة الأولى: $RT_1= P.Q_1= f(Q_1+ Q_2).Q_1$
- إيراد المؤسسة الثانية: $RT_2= P.Q_2= f(Q_1+ Q_2).Q_2$
- دالة ربح المؤسسة الأولى: $\boldsymbol{\pi_1= RT_1 - CT_1= f(Q_1+ Q_2).Q_1-CT_1(Q_1)}$
- دالة ربح المؤسسة الثانية: $\boldsymbol{\pi_2= RT_2 - CT_2= f(Q_1+ Q_2).Q_2-CT_2(Q_2)}$

مثال: نفترض ان دالة الطلب الموجهة نحو مؤسستين تكتب بالشكل: $\boldsymbol{P= 99-3Q}$

دالتي التكلفة الخاصة بالمؤسستين هما:

$$\boldsymbol{TC_1= 51\ Q_1}$$

$$\boldsymbol{TC_2= 33\ Q_2}$$

المطلوب: - احسب كلا من كميات و سعر التوازن و كذا ربح المؤسستين حسب نموذج كورنو.

الحل:

- **تشكيل دالة الطلب:** بما ان السوق مكون من مؤسستين تنتج كل منهما كمية معينة فتصبح دالة الطلب بلدلالة الكميات المنتجة من كل مؤسسة من الشكل:

$$\boldsymbol{P= 99-3(Q_1+ Q_2)}$$

- **تشكيل دالتي الربح لكل مؤسسة:**

$$\boldsymbol{\pi_1= RT_1 - CT_1= f(Q_1+ Q_2).Q_1-CT_1(Q_1)}$$

$$\pi_1 = RT_1 - CT_1 = P = 99 - 3(Q_1 + Q_2) - 51\,Q_1$$

$$\pi_1 = -3\,Q_1^2 - 3\,Q_1Q_2 + 48\,Q_1$$

$$\frac{\delta\pi_1}{\partial Q_1} = 0 \leftrightarrow -6Q_1 - 3\,Q_2 + 48 = 0$$

من هذه المعادلة يمكن كتابة دالة رد فعل المؤسسة (1) من الشكل:

$$Q_1 = \frac{-Q_2}{2} + 8$$

$$\frac{\delta\pi_2}{\partial Q_2} = 0 \leftrightarrow -3Q_1 - 6\,Q_2 + 66 = 0$$

من هذه المعادلة يمكن كتابة دالة رد فعل المؤسسة (2) من الشكل:

$$Q_2 = \frac{-Q_1}{2} + 11$$

يؤدي تقاطع دوال رد الفعل إلى الحل:

$$Q_1 = \frac{-(\frac{Q1}{2}+11)}{2} + 8 \rightarrow Q_1 = 3.33$$

$$Q_2 = \frac{-3.33}{2} + 11 \rightarrow Q_2 = 9.33$$

الشرط الكافي:

محقق $\frac{\partial^2\pi_1}{\partial^2 Q_1} < 0 \leftrightarrow -6 < 0$

محقق $\frac{\partial^2\pi_2}{\partial^2 Q_2} < 0 \leftrightarrow -6 < 0$

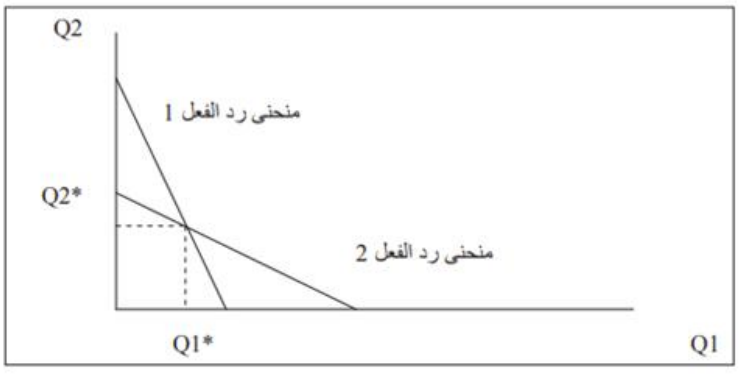

ب- نموذج ستاكلبارغ:(STACKELBERG)

يعد هذا النموذج امتداد لنموذج كورنو، و يسمى ايضا نموذج القيادة الكمية، اي نموذج القائد الذي يتحكم في السعر كيفما شاء (سيطرة شبه تامة على السوق)، و التابع الذي يتصرف بناء على سلوك القائد.حيث إحدى المؤسستين تستعمل المعلومات الموجودة في دالة رد فعل المؤسسة الأخرى حتى تعظم ربحها.

مثال: باستخدام معطيات المثال السابق اوجد توازن المؤسستين باستعمال نموذج ستاكلبارغ.

الحل:

من خلال حل التمرين السابق نجد المعطيات التالية:

دالة رد فعل المؤسسة (1) من الشكل:

$$Q_1 = \frac{-Q_2}{2} + 8$$

دالة رد فعل المؤسسة (2) من الشكل:

$$Q_2 = \frac{-Q_1}{2} + 11$$

- **في حالة كانت المؤسسة(1) هي القائدة:**

$$\pi_1 = -3\,Q_1^2 - 3\,Q_1Q_2 + 48\,Q_1$$

$$\pi_1 = -3\,Q_1^2 - 3\,Q_1\left(\frac{-Q_1}{2} + 11\right) + 48\,Q_1$$

$$\pi_1 = -3\,Q_1^2 + \frac{3Q_1^2}{2} - 33Q_1 + 48\,Q_1$$

$$\pi_1 = -\frac{3Q_1^2}{2} + 15\,Q_1$$

تحقق المؤسسة (1) أعظم ربح إذا تحقق الشرط التالي:

$$\frac{\partial \pi_1}{\partial Q_1} = 0$$

$$-3\,Q_1 + 15 = 0 \leftrightarrow Q_1 = 5$$

و عليه المؤسسة (1) تحقق أعظم ربح عند إنتاج الكمية: ($Q_1 = 5$).

و بتعويض قيمة Q_1 في دالة رد فعل المؤسسة (2) نجد:

$$Q_2 = \frac{-5}{2} + 11 = 8.5$$

و بالتالي من خلال تعويض Q1 و Q2 في دوال الربح الخاص بالمؤسستين نجد:

$$\pi_1 = -3\,Q^2{}_1 - 3Q_1Q_2 + 48Q_1 \leftrightarrow \pi_1$$
$$= -3(5)^2 - 3(5)(8.5) + 48(5) \rightarrow \pi_1 = 37.5$$

$$\pi_2 = -3\,Q^2{}_2 - 3Q_1Q_2 + 66Q_2 \leftrightarrow \pi_2$$
$$= -3(8.5)^2 - 3(5)(8.5) + 66(8.5) \rightarrow \pi_2 = 216.75$$

- **في حالة كانت المؤسسة (2) هي القائدة:**

$$\pi_2 = \quad 3\,Q^2{}_2 \quad 3Q_1Q_2 \; | \; 66Q_2$$

يؤدي استعمال دالة رد فعل المؤسسة (1) في حساب ربح المؤسسة (2) أي تعويض Q_1 في دالة ربح المؤسسة (2) كما يلي:

$$\pi_2 = -3\,Q^2{}_2 - 3Q_1Q_2 + 66Q_2 \leftrightarrow \pi_2$$
$$= -3\left(\frac{-Q_2}{2} + 8\right)Q_2 - 3{Q_2}^2 + 66Q_2$$

$$\pi_2 = -\frac{3}{2}{Q_2}^2 + 42Q_2$$

تحقق المؤسسة (2) أعظم ربح إذا تحقق الشرط التالي:

$$\frac{\delta\pi_2}{\delta Q_2} = 0 \rightarrow -3Q_2 + 42 = 0$$

$${Q_2}^* = 14$$

و عليه المؤسسة (2) تحقق أعظم ربح عند إنتاج الكمية: ($Q_2 = 14$).

وبتعويض قيمة Q_2 في دالة رد فعل المؤسسة (1) نجد:

$$Q_1 = \frac{-14}{2} + 8 = 1$$

وبالتالي من خلال تعويض Q1 وQ2 في دوال الربح الخاص بالمؤسستين نجد:

$$\pi_2 = -3{Q_2}^2 - 3\,Q_1Q_2 + 66Q_2 \leftrightarrow$$

$$\pi_2 = -3(14)^2 - 3\,(1)(14) + 66(14) \rightarrow \pi_2 = 294$$

$$\pi_1 = -3{Q_1}^2 - 3\,Q_1Q_2 + 48Q_1 \leftrightarrow$$

$$\pi_1 = -3(1)^2 - 3\,(1)(14) + 48(1) \rightarrow \pi_1 = 3$$

حسب التحليل والنتائج تفضل كل مؤسسة ان تكون في وضع قيادي وهذه الحالة سوف تؤدي الى:

- **انسحاب المؤسسة الأضعف.**
- **تفاهم وتحويل الى مؤسسة احتكارية.**

ج- نموذج باولي:(bowley)

و يتميز هذا النموذج بالقيادة المزدوجة ، حيث ننتقل من حالة الاحتكار المستقر الى حالة الاحتكار المطلق و التام.

بالعودة إلى المثال السابق و باستخدام نفس المعطيات السابقة نقوم بتحليل هذا النموذج:

- **المؤسسة(1) هي القائدة و المؤسسة(2) هي التابعة:**

$Q_1=5$; $Q_2=8.5$

مستوى السعر عند ذلك: $P= 99-3(5+ 8.5) = 58.5$

✓ **لتحقق المؤسسة(1) ربحا يساوي:**

$$= -3\,Q^2_1 - 3Q_1Q_2 + 48Q_1 \leftrightarrow \pi_1$$
$$- -3(5)^2 - 3(5)(8.5) + 48(5) \rightarrow \pi_1 - 37.5$$

و هذا الربح أكبر من الربح الذي حققته و هي تابعة، حيث بتبعيتها تحقق ربحا يساوي:3 و ن بحجم إنتاجي 1 وحدة، و بسعر مقداره: $P= 99-3(1+ 14) = 54$.

- **المؤسسة(2) هي القائدة و المؤسسة(1) هي التابعة:**

$Q_1=1$; $Q_2=14$

مستوى السعر عند ذلك: $P= 99-3(1+ 14) = 54$

✓ **لتحقق المؤسسة(2) ربحا يساوي:**

$$\pi_2 = -3(14)^2 - 3\,(1)(14) + 66(14) \rightarrow \pi_2 = 294$$

و هذا الربح أكبر من الربح الذي حققته و هي تابعة، حيث بتبعيتها تحقق ربحا يساوي:216.75 و ن بحجم إنتاجي 8.5 وحدة، و بسعر مقداره:

$P= 99-3(5+ 8.5) = 58.5$

➢ **فنموذج باولي يبين انه من مصلحة كل محتكر ان يسلك سلوك القائد، اي كل واحد يحدد عرضه بصفة مستقلة و لا يقبل احدهم ملائمة عرضه لعرض الأخر(عدم قبول وضعية التبعية) ليكون الإنتاج الإجمالي في هذه الحالة: 5+14=19.**

- إن هذا الإنتاج(19 وحدة) اكبر من انتاج وضعية القيادة البسيطة لما تكون المؤسسة(2) هي القائدة و المؤسسة(1) هي التابعة، حيث يكون الإنتاج الإجمالي المحقق هو:15 وحدة. و هذا الإنتاج الأخير هو اكبر أيضا من الإنتاج الإجمالي لما تكون المؤسسة(1) هي القائدة و المؤسسة(2) هي التابعة، إذ الإنتاج الإجمالي المحقق هو:13.50 وحدة.

نتيجة: إن فائض الإنتاج المسجل نتيجة القيادة المزدوجة سيتسبب في انخفاض السعر من 58.5 إلى 54، و تدهور الأرباح مما يلحق خسائر بالمتنافسين على القيادة، و خلق صراع حاد بينهما (كل واحد يسعى للقضاء على الأخر) مما يجعل الوضع غير مستقر و المخرج يبقى مجهولا.

✓ إن نتيجة الصراع قد تنتهي إلى:

- تمكن احد المحتكرين من القضاء على الثاني (الانتقال من احتكار ثنائي إلى احتكار تام).
- تخوف الطرفين من تحمل خسائر كبيرةفي ظل الصراع، فيتم الاتفاق بينهما(احتكار تواطئي).

فالاحتمال الأخير تقرر فيه المؤسستين العمل من اجل تعظيم الربح الكلي للصناعة ككل أي:

$$\pi = \pi_1 + \pi_2$$

2-2- نماذج أخرى في سوق احتكار القلة:

ا- نموذج القيادة السعرية:

من خلال هذا النموذج هناك مؤسسة كبيرة بجانبها عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و التي تلتزم بالسعر الذي تباع به السلع كما حددته المؤسسة الكبيرة (القائدة). و هذه المؤسسات الصغيرة لا تستطيع وضع سياسة سعرية لنفسها بسبب: صغر حجمها و كذا قوة المؤسسة الكبيرة و هيمنتها.

وفقاً لهذا النموذج فإن سوق احتكار القلة يتميز بوجود منشأة قائدة في الصناعة ومنشآت أخرى صغيرة تنتج السلعة وتكون السلعة متجانسة ويكون السعر واحد تحدده المنشأة القائدة حيث تقوم المنشأة القائدة بتحديد حجم الإنتاج التوازني الذي يحقق لها أكبر ربح ممكن والذي يكون عنده أ ح = ت ح و أ ح مساوي للسعر المحدد في السوق، ومن مجموع إنتاج المنشأة القائدة والمنشآت الصغيرة يتكون الإنتاج الكلي في الصناعة. يتكون السوق من منشأة كبيرة قائدة تتصرف كمحتكر وتحدد سعر السوق، ومجموعة من المنشآت الصغيرة التابعة، تأخذ بسعر المنشأة القائدة وتتصرف كما لو كانت في سوق للمنافسة التامة.

ب- نموذج تشامبرلين:

استشهد النموذج الاقتصادي الرابع من احتكار القلة غير التواطؤ من قبل الاقتصادي الأمريكي إدوارد هاستينغز تشامبرلين في عمله*نظرية المنافسة الاحتكارية* .في هذا العمل المهم ، قام تشامبرلين بتحسين النماذج الكلاسيكية لاحتكار القلة المعروفة ، من بينها نموذج كورنو.

تكمن مساهمته في العلوم الاقتصادية في هذا المجال في التفسير الذي قدمه عن الأسعار والإنتاج في ظل ظروف احتكار السوق. في نموذج احتكاره للاحتكار ، يحلل نظريات Cournotو Edgeworth و.Bertrand .

على عكس هذه ، يثبت تشامبرلين أن قلة احتكار القلة يعترفون ضمنا بترابطهم وبالتالي يتصرفون وفقا لذلك. لا يتشارك تشامبرلين في أطروحة أسلافه ، فيما يتعلق بالسلوك المستقل لسوق احتكار القلة.

تخيل شامبرلين ان هناك طلبا سوقيا هو ما يطلبه كل المشترين من سلعة ينتجها عدد قليل من المؤسسات و اختار لنموذجه مؤسستين، المؤسسة (a)، و المؤسسة (b) تتنافسان على انتاج سلعة ما.

تدخل المؤسسة (a) السوق أولا، و لأنها الوحيدة في السوق تتصرف و كأنها مؤسسة احتكارية.

نفترض في هذا النموذج بان تكلفة الإنتاج مهملة و هذا لا يؤثر على صحة التحليل.

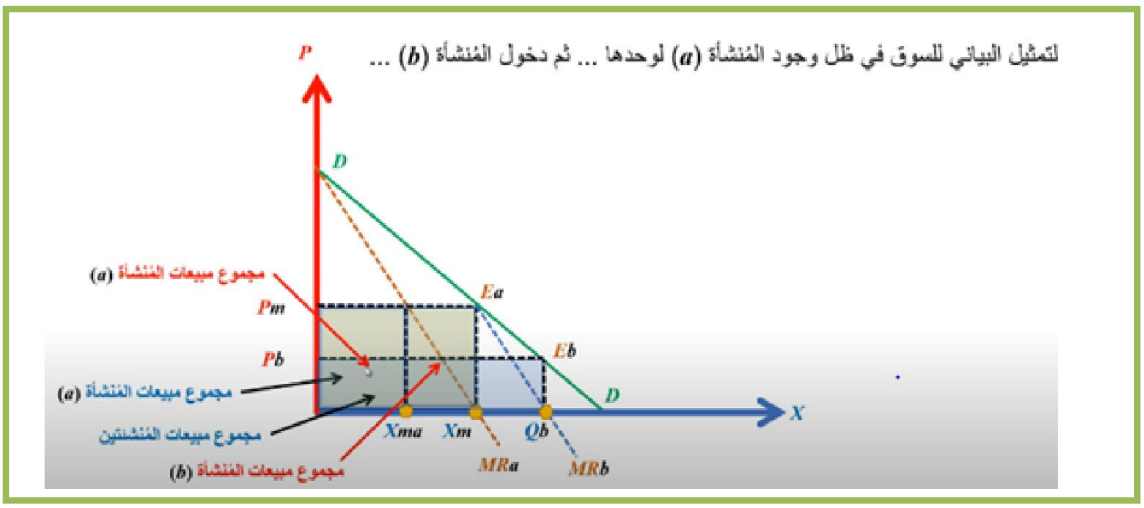

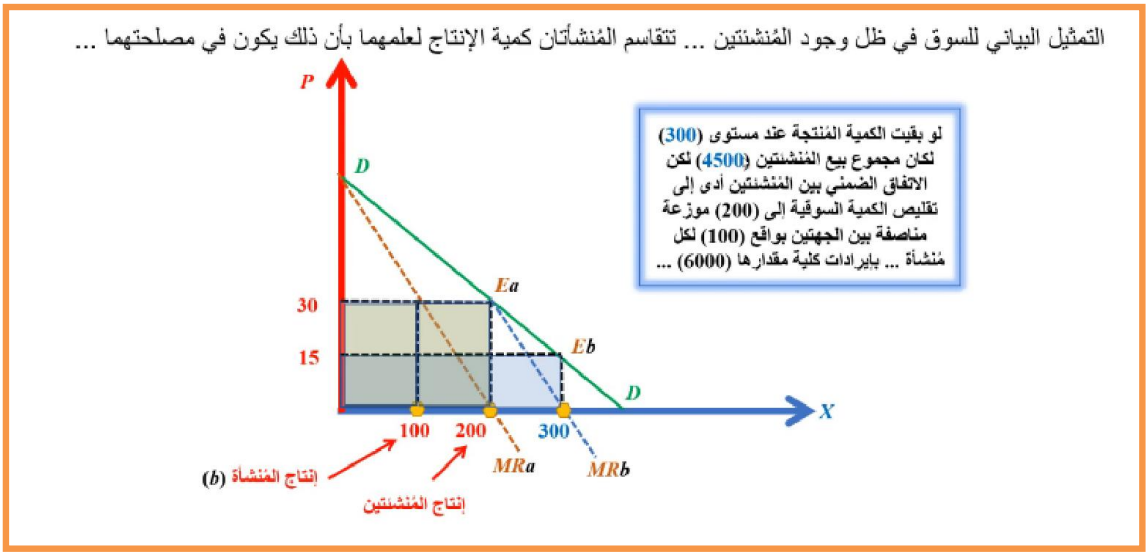

ج- نموذج ادغورثEdgeworth :

نموذج الخبير الاقتصادي والإحصائي البريطاني فرانسيس يسيدرو إيدجورث ينتقد أيضًا نموذج كورنو، حول افتراض أن كل شركة تعتقد أن منافسها سيحافظ على نفس الإنتاج ، بغض النظر عن قراراتهم.

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين نموذجي Edgeworth و Bertrand في أن الطاقة الإنتاجية لشركة Bertrand غير محدودة وقادرة على تلبية أي طلب في السوق. بينما في نموذج Edgeworth، تكون القدرة الإنتاجية للشركات الاحتكارية محدودة.

وبالتالي ، لا يمكن لأي شركة تلبية الطلب بالكامل من خلال نطاقات الأسعار المنخفضة. تقبل كل شركة الطلب على منتج ما وتلبيته ولكن بسعر يسمح لها بالوفاء به.

في هذا النموذج ليس من الضروري أن يكون هناك تجانس في منتجات الشركات؛ الاختلافات الصغيرة في الأسعار كافية للعملاء لتبديل المنتجات بسبب الأسعار المنخفضة.

د- نموذج منحنى الطلب المنكسر (نموذج سويزي):

قدم سويزي (1939) Sweezy تفسيراً لخاصية ثبات الأسعار التي تتميز بها سوق احتكار القلة من خلال ما يعرف بنموذج الطلب المنكسر، يعتمد هذا النموذج على فرضية أساسية مفادها أن المؤسسة التي تعمل في سوق احتكار القلة إذا أرادت تخفيض سعر السلعة التي تنتجها، فان المؤسسات المنافسة لها سوف تقلدها، بينما إذا أرادت فعل العكس(أي الرفع من سعر سلعتها) فان منافسيها لن يفعلوا ذلك، و يمكن توضيح هذا النموذج بيانيا في الشكل التالي:

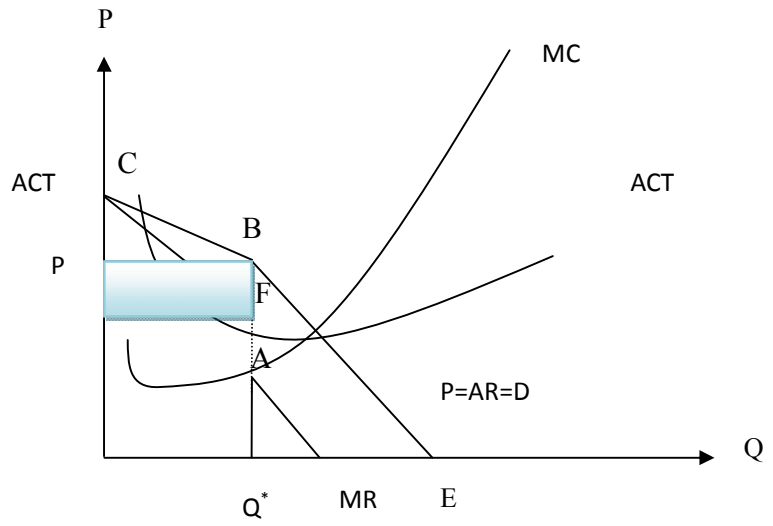

يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن منحنى الطلب الذي تواجهه المؤسسة في سوق احتكار القلة هو منحنى طلب منكسر عند النقطة (B)، و المتمثل في المنحنى (CBE).

و هو منحنى كبير المرونة (مرن) في الجزء (CB)، أي في الجزء الأعلى من P ،وهذا معناه أن المحتكر إذا رفع من سعر سلعته فوق السعر P فإن الكمية المباعة من سلعته ستقل بنسبة أكبر من نسبة رفع السعر، مما يؤدي به إلى الخسارة، و هذا ما يجعل المنافسين لا يقلدونه في ذلك.

إن هذا النموذج يؤدي إلى تغير التكلفة و بالتالي التأثير على التوازن، و يمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

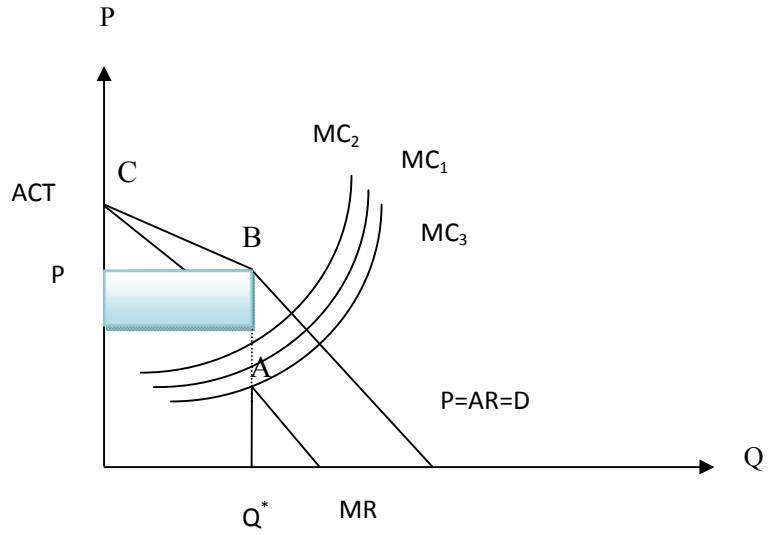

د- نموذج إتحاد المنتجين(الكارتل):

الكارتل أو اتحاد المنتجين هو اتفاق مجموعة من المشروعات المنتجة لنفس السلعة بقصد احتكار إنتاجها على أن يحتفظ كل مشروع باستقلاليته الاقتصادية والقانونية. وفقاً للنموذج يفترض أن السلعة متماثلة عند جميع المنتجين، فيكون هناك ثمن واحد للسلعة يتم الاتفاق عليه في الكارتل، أي بصفة جماعية على أن يأخذ السعر المحدد في الاعتبار مجموع الطلب السوقي للسلعة والتكاليف المتوسطة للأعضاء. ويتم الإنفاق على تحديد حجم الإنتاج والثمن عند المستوى الذي يحقق أكبر ربح ممكن والذي عنده يتساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية. ولكن يمكن أن تختلف تكاليف الإنتاج من مشروع لآخر وبالتالي يختلف مستوى الربح الذي يحققه كل منتج.

هذا النموذج يختلف عن النموذج السابق حيث يفترض أن المنتجين يتفقون فيما بينهم لما يخدم مصلحتهم، فإذا تم هذا الاتفاق بصورة رسمية فإنه يسمى اتحاد المنتجين أو الكارتل، أما إذا تم هذا الاتفاق بصورة سرية وغير رسمية فإنه يسمى تواطؤاً، ومن حيث التحليل والنتائج فإنه لا يوجد أي اختلاف بين نموذج اتحاد المنتجين ونموذج التواطؤ، فكلاهما يفترض أن المنتجين سوف يتصرفون وكأنهم مؤسسة واحدة في سوق احتكار تام، مما سيتيح لهم فرصة جني أرباح مرتفعة وتوزيعها بينهم، ومن الأمثلة المشهورة على اتحاد المنتجين منظمة الاوبيك (منظمة الدول المصدرة للنفط).

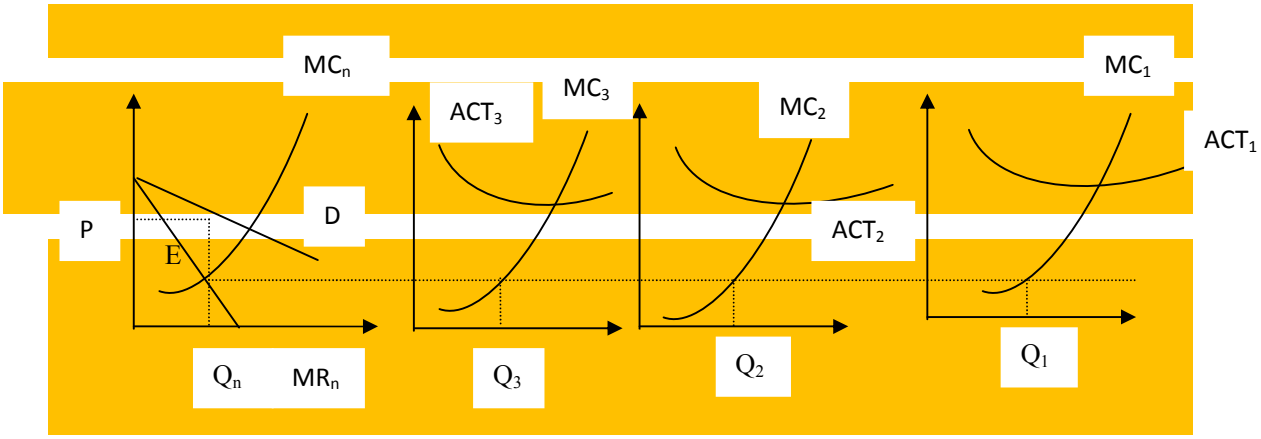

الشكل البياني السابق يبين لنا توازن المؤسسة، و المتمثل في النقطة E، وعند هذه النقطة يتحقق شرط التوازن و المتمثل في $MC_n=MR_n$، وسعر التوازن هو P ، وكمية التوازن Q_n.

و من خلال هذا التوازن نلاحظ أن المنتجين يتصرفون وكأنهم محتكر واحد للسلعة يمتلك عدة مصانع، حيث أن التكلفة الحدية لاتحاد المنتجين (MC_n) تمثل مجموع التكلفة الحدية لجميع المؤسسات المنضمة إلى الاتحاد أي أن:

$$\mathbf{MC_n = MC_1 + MC_2 + MC_3}$$

و يمكن الإشارة إلى هناك الكثير من المشاكل التي تواجه اتحاد المنتجين وأهمها عدم اتفاق هؤلاء المنتجين على حصص الإنتاج المخصصة لهم، مما سيؤدي إلى تدهور الأسعار وفشل اتحاد المنتجين.

3- آثار احتكار القلة:

يترتب على احتكار القلة عدة آثار مقارنة بالمنافسة التامة، نوردها فيما يلي:

1. الناتج في سوق احتكار القلة أقل مما هو عليه في سوق المنافسة التامة، وهذا فيه اجتزاء من الرفاهية المجتمعية.
2. في سوق احتكار القلة يكون السعر أعلى من السعر في سوق المنافسة الكاملة، وهذا أيضًا يجتزئ من الرفاهية المجتمعية.
3. في سوق احتكار القلة لا تتحقق الكفاءة الفنية، حيث لا يصل المنتج إلى الحد الذي يدني التكاليف المتوسطة في الأجل القصير، بالإضافة أنه لا يختار حجم مشروع يدني التكاليف المتوسطة في الأجل الطويل.
4. عدم تحقق الكفاءة التخصصية فالسعر يكون دائما أعلى من التكاليف الحدية.
5. ارتفاع تكاليف الدعاية والإعلان في سوق احتكار القلة وترحيل هذه التكاليف على الجمهور.
6. وجود ارباح اقتصادية في المدى البعيد، حيث أن المنتجون يمتلكون القوة لوضع عوائق أمام الدخول إلى السوق.

مقارنة بين الأسواق الأربعة

المقارنة بين أشكال السوق الأربعة المعروفة

السوق / وجه المقارنة	المنافسة الكاملة	المنافسة الاحتكارية	احتكار القلة	احتكار تام
عدد المنتجين أو الباعة.	عدد كبير جداً من الباعة.	عد كبير من الباعة.	بعض الباعة.	بائع واحد.
خصائص السلعة.	سلع متجانسة وتعد بدائل كاملة.	سلع متشابهة لكن ليس متماثلة، تعد بدائل قريبة.	سلع متميزة.	سلع فريدة لا بديل لها في السوق.
حرية الدخول والخروج من السوق.	حرية كبيرة جداً.	حرية كبيرة.	وجود عوائق.	وجود عوائق أكثر مما يوجد في احتكار القلة
شرط التوازن في المدى القصير.	P = MR = MC	MR = MC P > MR	MR = MC P > MR	MR = MC P > MR
الأرباح والخسائر في الأجل الطويل.	تختفي بسبب عدم وجود عوائق.	تختفي بسبب عدم وجود عوائق.	لا تختفي بسبب وجود عوائق.	لا تختفي بسبب وجود عوائق.
علاقة السعر بالإيراد الحدي.	P = MR	P > MR	P > MR	P > MR
مرونة الطلب.	لا نهائي المرونة بسبب وجود بدائل كاملة في السوق.	مرونة كبيرة بسبب وجود بدائل قريبة.	مرونة منخفضة ولكنها أكبر من المرونة في الاحتكار التام.	مرونة منخفضة جداً ومعامل المرونة مقارب للصفر بسبب عدم وجود بدائل قريبة في السوق.

الفرق بين الأسواق الأربعة

الجدول رقم (05): يبين الفرق بين الأسواق الأربعة

نوع السوق	عدد المؤسسات	حرية الدخول	طبيعة المنتوج	مثال	منحنى الطلب
منافسة كاملة	عدد كبير جدا	نعم	متجانسة	منتجات زراعية	أفقي المؤسسات تأخذ الأسعار من السوق
منافسة احتكارية	عدد كبير	نعم	مختلفة	خدمات مثل المطاعم والنجارة	منحدر وليس أفقي والمؤسسة تمتلك نوع من المراقبة على السعر
احتكار القلة	عدد محدود	محدودة	مختلفة أو/ومتجانسة	سيارات وصناعة الإسمنت	منحدر وليس عمودي
احتكار تام	أحادي	محدودة أو محاصرة	واحدة ومتجانسة	صناعة الأدوية والمؤسسات العمومية	منحدر وليس عمودي والمؤسسة لها رقابة تامة على الأسعار